9/2017

المبحث الثالث : امتياز النفط لسنة ١٩٢٥

يعود اهتمام الاوربيين الجدي بالثروة النفطية في العراق الى عام ١٩١١ حين تأسست شركة تضم اصحاب المصالح البريطانية والالمانية عرفت فيما بعد باسم شركة النفط التركية المحدودة وكان اهم اغراضها القيام باعمال التحري والتنقيب عن النفط في جميع المناطق الخاضعة لنفوذ الحكومة العثمانية . وفي عام ١٩١٤ ارتأت حكومتا بريطانيا والمانيا ان تبذلا جهودا مشتركة للضغط على الحكومة العثمانية كي تمنح شركة النفط التركية امتيازاً لاستثمار النفط في ولايتي الموصل وبغداد وقد تكللت جهود الحكومتين المذكورتين بالنجاح بعد تسلم السفيرين البريطاني والالماني في القسطنطينية مذكرة مورخة في ٢٨ حزيران ١٩١٤ صادرة عن الصدر الاعظم سعيد حليم باشا جاء فيها ان الحكومة العثمانية "اخذت بنظر الاعتبار موضوع النفط الذى اكتشف او سيكتشف في ولايتي الموصل وبغداد وهي توافق على منح العقد الخاص بهذا المشروع الى شركة النفط التركية" لكن نشوب الحرب العالمية الاولى ووقوف الدولة العثمانية الى جانب المانيا ضد الحلفاء ، حال بطبيعة الحال دون الاستمرار في ذلك المشروع وان بقيت بريطانيا متمسكة بالوعد العثماني .

اما فرنسا ، حليفة بريطانيا ، فلم تكن في اول الامر من المساهمين في شركة النفط التركية وفي اثناء الحرب العالمية الاولى عقدت بصورة سرية اتفاقية سايكس - بيكو لاقتسام تركة الدولة العثمانية وكانت ولاية الموصل وما فيها من مستودعات النفط حصة فرنسا . ورغم ان الاتفاقية لم تنص على منح فرنسا اية حصة في نفط الموصل الا ان جعل الولاية منطقة نفوذ فرنسية اثار مخاوف المساهمين في شركة النفط التركية من ان تحاول فرنسا استغلال نفوذها للاستحواذ على نفط الموصل . ولكن الحكومة البريطانية تمكنت من ان تحصل على وعد من رئيس وزراء فرنسا بالتنازل عن الموصل وضمها الى منطقة النفوذ البريطاني لقاء الحصول على حصتها من نفط الموصل ثم جاءت معاهدة سان ريمو لسنه ١٩٢٠ مؤيدة لذلك وسوّيت العلاقات البريطانية الفرنسية في هذا الشأن واعترفت بريطانيا لفرنسا بـ ٢٥ / من نفط المنطقة (وهي الحصة التي كانت للشركات الالمانية من قبل) .

هذا من جهة ومن جهة اخرى كان الامريكان يراقبون بغضب تطور المحادثات البريطانية الفرنسية لاقتسام نفط العراق الذى لم تخف اهميته عن انظار شركات النفط الامريكية . وتبادلت حكومتا واشنطن ولندن رسائل عنيفة تتعلق بنفط منطقة الشرق الادنى وقد ادعت الحكومة الامريكية ان الحرب كسبتها الدول المتحالفة والمؤتلفة التي حاربت جنباً الى جنب . ولذلك يجب ان يكون لرعايا جميع هذه الدول حق المشاركة باية منفعة سواء كانت تتعلق بالنفط

او ، بغيره والا ينحصر هذا الحق برعايا دولة معينة .وبينت الحكومة الامريكية بالاضافة الى ذلك ان معاهدة سان ريمو فرطت في حقوق الرعايا الامريكيين وانه من الضروري اتباع سياسة الباب المفتوح بالنسبة للنفط العراقي دون التقيد بوعود سابقة غير مبرمة . وعلى اى حال تمكنت الجهات البريطانية من اسكات المعارضة الامريكية عن طريق تخصيص نصف اسهم شركة النفط الانكليزية ـ الفارسية الى مجموعة من الشركات الامريكية بموجب اتفاقية تم التوصل اليها مبدئيا في سنة ١٩٢٣ غير انها لم تبرم الا في سنة ١٩٢٨ . وعليه صارت اسهم شركة النفط التركية موزعة كما ياتي : ـ

٥/ من الاسهم ـ الحصة الدائمة للسيد كولبنكيان .

٩٥ / المتبقية من الاسهم موزعة بالتساوى بين مجموعة شيل (شركة النفط الانكلو سكسونية) وشركة النفط الانكليزية ـ الفارسية ، والشركة الفرنسية للنفط (المكفولة من قبل الحكومة الفرنسية) والشركات الامريكية المجتمعة فيما يعرف باسم شركة تنمية الشرق الادنى .

ولم يطرأ تغيير على هذا التوزيع لاسهم الشركة خلال الثلاثين سنة التالية باستثناء ما حدث للمجموعة الامريكية اذ تقلص عدد شركاتها من ست الى اثنين هما ستاندرد اويل (نيوجرسي) وسوكوني .

في عام ١٩٢٤ قدمت شركة النفط التركية طلبا الى الحكومة العراقية تدعي فيه بان الحكومة العثمانية كانت قد منحها امتيازا لاستثمار النفط في العراق وطلبت من الحكومة العراقية منحها امتيازا جديدا استنادا الى الحقوق السابقة المكتسبة منذ عهد الحكومة العثمانية . وقد طلبت الحكومة العراقية من اصحاب العلاقة في الشركة ان يبرزوا ما لديهم من مستندات تؤيد دعواهم وانذرتهم انه في حالة التخلف عن ابراز تلك المستندات يعتبر الامتياز الذى اعطته الحكومة العثمانية من قبل ساقطا . وفي هذه الاثناء هب المندوب السامي البريطاني لنصرة الشركة ، خاصة وانُ البحرية البريطانيةُ قد اصبحت ذات علاقة مباشرة في شؤون النفط بعد ان حل النفط محل الفحم في تسيير السفن البحرية والاساطيل البحرية . وبهذا الصدد يمكن الاشارة الى ما كان قد صرح به المستر تشرشل (وزير البحرية) سنة ١٩١٣ في البرلمان البريطاني اذ قال : ان سياسة الحكومة البريطانية قائمة على اساس ان تصبح مالكة او على الاقل مسيطرة ، على الينابيع لبعض ما يحتاجه الاسطول البريطاني من نفط ولهذا فلم تعد مساندة المندوب السامي البريطاني في العراق للشركة المطالبة بامتياز النفط والحالة هذه مساندة لشركة تجارية كان اكثر المساهمين فيها من البريطانيين فحسب ، بل انه كان في الوقت نفسه سيرا وراء سياسة دولته ذات العلاقة المباشرة في شؤون النفط

لقد فتحت شركة النفط التركية باب المفاوضات مع الحكومة العراقية في هذه الفترة لتستفيد

من الارتباك الذى حل بالحكومة العراقية بسبب الخلاف حول ولاية الموصل والتهديد بضمها الى تركيا . وفي ٣ آب سنة ١٩٢٤ اتخذ مجلس الوزراء العراقي قرارا احتوى على شقين ، انكر الشق الاول وجود اى سابقة لاستثمار النفط بالمعنى الدقيق لدى شركة النفط التركية ، وخول الشق الثاني وزير المالية العراقي بالمفاوضة مع الشركات المتقدمة لطلب امتياز حول النفط العراقي . وفي هذه الفترة بدأت لجنة التحقيق في النزاع العراقي البريطاني التركي حول الحدود وولاية الموصل وصار يتراءى بان مستقبل الولاية منوط الى حد بعيد بموقف الحكومة من الشركة الأجنبية المطالبة بامتياز النفط .

لذلك قام مجلس الوزراء بتبليغ المندوب السامي البريطاني من جديد بأن الحكومة العراقية بينما لا تعترف بان شركة النفط التركية قد منحت اى امتياز من قبل الحكومة العثمانية من قبل ، ولكنها مع ذلك مستعدة للوفاء بوعد رئيس الوزراء العثماني حينذاك ، بشرط ان توافق الشركة على الشروط التي تعدها الحكومة العراقية مرضيةً .

وبعد سلسلة من الاجتماعات تم الاتفاق بين ممثل الشركة وبين الحكومة العراقية في ١٤ آذار ١٩٢٥ على منح الامتياز . وقد طالبت بعض الصحف العراقية يومئذ بانتظار انعقاد المجلس النيابي لتعرض الاتفاقية عليه قبل ان يبت فيها نهائيا غير ان الوزارة العراقية (وكانت برئاسة السيد ياسين الهاشمي) لم تلتفت الى ذلك فانهت الامر مع الشركة قبل ان يقرر مصير الموصل على اساس ان منحها الامتياز يؤيد موقف العراق امام الاتراك في المطالبة بهذه الولاية . وقد اعترض وزيرا العدلية والمعارف (السيد رشيد عالي الكيلاني والشيخ محمد رضا الشبيبي) على تسرع الوزارة في مصادقة هذه الاتفاقية التي حرمت العراق حتى الحقوق الممنوحة له بموجب معاهدة سان ريمو التي وافقت فيها فرنسا وبريطانيا على ان يكون للحكومة العراقية والعراقيين ، اذا تولت استخراج النفط جهة ثالثة ، حق شراء عشرين بالمائة من الاسهم ، واستقال الوزيران على اثر ذلك

منحت شركة النفط التركية بموجب اتفاقية سنة ١٩٢٥ حقا محصورا بها دون غيرها في البحث والتحرى عن النفط والغازات الطبيعية والحفر تطلبا لهذه المواد وكذلك حق استخراجها واعدادها للتجارة وأخذها من أماكنها وبيعها هي وما يستخرج منها من المنتوجاتُ على ان تراعي في احكام المادة السادسة التي نصت بأن تقوم الحكومة في ظرف اربع سنوات على الاكثر من تاريخ هذه الاتفاقية ثم سنويا بعد ذلك بانتقاء ما لا يقل عن ٢٤ بقعة مستطيلة مساحة كل منها منها ٨ أميال مربعة (غير تلك المنتقاة بموجب المادة الخامسة من هذه الاتفاقية) وتعرض الحكومة هذه البقع للمزايدة السرية على جميع الشركات والمحلات التجارية .

اما المادة الخامسة فقد اشترطت ان تنتقي الشركة خلال اثنين وثلاثين شهرا من تاريخ هذه الاتفاقية ٢٤ بقعة مستطيلة من الارض مساحة كل منها (٨) أميال مربعة وان تشرع في اعمال الحفر في هذه البقع في ظرف ثلاث سنوات من تاريخ الاتفاقية . وفي حالة عدم الامتثال لهذا الشرط تصبح هذه الاتفاقية ملغاة وباطلة تماما . وجعلت مدة الاتفاقية (٧٥) سنة ابتداء من تاريخ عقدها على ان يصبح جميع ما للشركة في العراق من الأراضي والابنية والابار والارصفة والطرق وخطوط الانابيب والسكك الحديدية والمكائن والادوات وغير ذلك من وسائل العمل الثابتة على اختلاف انواعها المستعملة في اعمال الشركة المنصوص عليها في الاتفاقية ملكا للحكومة بدون مقابل وسمح للشركة بالقيام باعمال الحفر في جميع اراضي العراق عدا الأراضي المحولة (أي الاراضي الواقعة قرب مندلي والتي حولت من ايران الى العراق في سنة ١٩١٤) والجهة المعروفة سابقا بولاية البصرة والمقابر والاماكن المستعملة للعبادة الدينية واماكن الاثار القديمة على ان تعين منطقة الشركة بالضبط بعد انتهاء مشكلة الموصل وتعيين حـــــدود العـــــراق.

وعينت حصة الحكومة العراقية لقاء هذه الحقوق الممنوحة للشركة في كل طن على الوجه الاتي : —

١ — الى حين مرور ٢٠ سنة على انجاز مد انابيب الى احد الموانيء لاجل التصدير الى الخارج بحرا يكون مقدار الحصة اربعة شلنات (ذهب) عن كل طن .

٢ — عن كل عشر سنوات تعقب المدة المذكورة اعلاه يزداد مقدار الحصة البالغ اربعة شلنات (ذهب) او ينخفض - حسبما تكون الحال - بمقدار الزيادة او النقصان بالمئة في الارباح او الخسائر في خلال مدة الخمس سنوات السابقة .

ونصت المادة التاسعة والعشرون بان يكون مستخدمو الشركة في العراق من رعايا الحكومة ما عدا المديرين والمهندسين والكيمياويين والحفارين وملاحظي العمال والميكانيكيين وغيرهم من العمال الفنيين والكتبة الذين يحوز استخدامهم من خارج العراق اذا لم يمكن ايجاد الاشخاص الاكفاء في العراق . ونصت المادة الثانية والثلاثون من هذه الاتفاقية بان تكون الشركة شركة بريطانية مسجلة في بريطانيا وان تبقي كذلك وان يكون مركز اعمالها الرئيسي ضمن ممالك بريطانيا وان يكون مجلس ادارتها دائما من الرعايا البريطانيين ، ونصت المادة الخامسة والثلاثون على ان يكون للحكومة حق تعيين مدير واحد في مجلس مديري الشركة يتمتع بنفس ما يتمتع به المديرون الاخرون من الحقوق والامتيازات وبتقاضي عين الراتب والمخصصات من الشركة .

بدأت الشركة اعمالها الجيولوجية قبل نهاية سنة ١٩٢٥ وقد ركزت تنقيباتها في بداية الامر على المناطق الجنوبية من ولاية الموصل وراغق تلك الاعمال القيام بشق الطرق ونصب انابيب

/2017

المياه وانابيب النفط و تشييد المباني واستخدم لانجاز هذه الاعمال مـــــــــــــا يقـــــرب من ٥٠ بريطانيا و ٢٥٠٠ عراقي ثم جرى اختيار مواقع الحفر في جبل حمرين - قرب طوزخرماتو في منطقة كركوك ؛ وقرب القيارة وجنوب الشرقاط على الساحل الايمن لنهر دجلة . اما عمليات الحفر فقد بدأت في اوائل سنة ١٩٢٧ ، وفي ١٣ تشرين الاول من تلك السنة انفجر بئر في بابا كركر ، قرب مدينة كوكوك ؛ عن كميات هائلة من النفط بقي يتدفق بقوة زهاء عشرة ايام . وابتداء من ٨ حزيران ١٩٢٩ غيرت شركة النفط التركية اسمها الىُ شركة نفط العراق المحدودةُ وبلغ انتاجها من النفط سنة ١٩٣٤ (وهي اول سنة صدر فيها النفط العراقي الى الخارج عن طريق البحر الابيض المتوسط) حوالي ثلثي المليون طن فقط .